ان ينبنيا على قاعدة وهو ان العامل في المفعول به الاشتغال مطلقا في الاحوال والازمنة والبقاع والمتعلقات وهو الذي يحمله الزاجي بان اللبط اذا اتى تناول الجوع المخلوقات من حيث هي مخلوقات مع قطع النظر عن الحالة وهو حالة ما التي هو واقع من العقلاء وغيرهم والاعم المعنوي لا يستلزم الاخوانا لو ينبنيا على ان العامل في الاشتغال عامل في الاحوال وما ذكر معها بان اللبط عامل في المخلوقات وفي احوالها من العقل وغيره جاز ادراج العقلاء على هذا مقصودا ايضا لكن المستفاد من كلام الزجاجي والمنصوص من ابنية التحقيق اختصاص ما بما لا يعقل وتغريره في الاية ونحوها معلوم مما ذكرنا، اولا يلزم هذا دليلا على صحة تخريج الزاجي وتوهين غيره والداعي قوله يغلب عاقل الخ الاول بان المراد بالنوع الافراد لا الطلي المقول على كثيرين الخ لان الطلي لا يتكلم وعلى الثاني بان الطيب والطيبة يدلان على الذات والصفة لا على الصفة وحدها وكلا الاعتراضين يسقط قوله هذا لابد من تغييره بما اذا تقرر اللام للعهد اما اذا كانت له كما في قولك جاءني ضارب جارية الضارب فلا كلام في جريانها قاله الرضي وقد يقال يستغني عن هذا التغيير بكون الصفة صريحة لانها هنا استعملت استعمال الاسماء ولذا تجعل ولا يجوز ان يقال الخاوي ضارب غلامه جاز في مثل الضارب لان زمان المعهود لا يكون الا ماضيا والوصف الاول لا يعمل مع المضي والثاني لكونه كالاسم بخلاف الاول والداعي قوله مع ان جاء او جر ما يوقع عمله نحو جاء والضارب ابوه زيدا بهو عنوان الاخفش منصوب على التشبيه بالمفعول به او على انه حذف عامله اي جاء الضارب ابوه ضرب زيدا قوله واما اذا قال السمين اعلم ان ما اذا صحت وقوعه في كلام العرب بست استعمالات احدها ان يكون ما استفهاما وهو اسم استفهام في محل رفع بالابتداء وذا اسم اشارة جعفر والثاني ان يكون ما استفهامية وذا بمعنى الذي والجملة بعدها صلة والعائد محذوف والاجود حينئذ ان ترفع ما اجيب به او بدل منه كقوله الا تصلان للمرء الخ والثالث ان يقال حكم ما على ذا بيتوكبا ويصيرا سما واحدا في محل نصب بالفعل بعده والاجود حينئذ ان تنصب جوابه والمبرد منه كقوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا الرابع ان يجعل ماذا بمنزلة الموصول تقديرا الداعي لما وهو قليل جدا ومنه قوله دعي ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب حدثيني الخامس زعم الفارسي ان ماذا كلها ذكرة موصولة وانشد دعي ماذا البيت اي دعي شيئا معلوما السادس وهو ضعيف ان ذا

ما استفهما وذا زايدة وجميع ما تقرر يجب ان يكون هذا الاله ولا كون زيادة الاسما ممنوعة او قليل جدا انتهى وبعض مختصر ملبتيا مل مع كلام المصنف فانه لا يخلو من مناقشة والله اعلم قوله التحقيرية اي حولت عن الخبر الى الانشاء عند قصد المزح حالة الاستعمال كما حول اليه قوله تعالى حسنت مرتبعا قوله وقد تقدم الخ هنا يعلم ان الوصف اذا صغر كضويرب او وصف كضارب عاقل لا يجوز وصل ال بهما لانهما لا يقبلان عمل الفعل لبعد شبههما عن الفعل بالتصغير والوصفية المختصين بالاسما نعم التسهيل على عموم عمل هذين ومن هنا يعلم عدم عمل نحو ما حب وبقي المنسوب اليه بانه لا يعمل فظهر ان ال من بقي عليه نحو ضاربي وكل ذلك خارج بالصريحة والداعي قوله انتهى هذا مع قوله في التسهيل يدل على ان هذا لفظ التسهيل لا تغيير وليس كذلك بل بعضها وما قاله المحقق سيبويه وغيره تقدمها ام ولست الخ قوله لانتج الخ اجيب عنه بان سبب التحقيق الكثرة او استعمالا وعن الثاني بانهم قالوا ايضا محمر بحذف الهمزة كما قالوا الحمر مبها كمريقان للعرب وان كان الثاني اكثر وعن الثالث بان الثبوت في الموضعين ليس بحجة لقلة ذلك وانعدام العمل بالاكثر وكذلك ايضا الوقف عليها في التوكيد كما في قول الشاعر مثل حتى البرد عفى بعدك ال فظهر مما ذكر ان ما وجب الشمال مانع لك قليل لا عبرة به قوله ضد بيان التضاد ان التنوين ملازم التنكير وضد التعريف الذي هو ملازم اللام فكان ملازم ضد الملازم ضد الشيء ان يكون عدوه والصديق عدو صديقه قوله حذلت اولا لان التنوين الذي هو علامة التنكير اختص بالاسم لانه مفعول ما اعطي له رتبة مفعوله وال التي هو علامة التعريف اختص بالتصدير لانه فاضل جاعطيت له رتبة فاضلة وفضله بكونه علامة التعريف الذي هو افضل من التنكير ومفضوليته التنوين بكونه علامة التنكير الذي هو مفضول للتعريف قوله ولم سلمة بفتح السين وكسر اللام وفتح الميم الجبان قوله بين المفيد والمطلق التخفيف ما قاله السيرافي حذ شيئه المطول ان يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا الذي عندي بين هذا المعرف وبين النكرة كالذي بين عام الجنس المستغرق في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسدا ونفيت اسدا وهو ان اسدا موضوع لواحد من

Copyright © Imam Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)